

# الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2013

يونيو 2012

## فهرس

- 3 - ملخص.....
1. المحيط الدولي..... - 12 -
- 1.1. النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الاقتصادية الكبرى..... - 13 -
- 1-2- تطور أسعار المواد الأولية..... - 17 -
2. الوضعية الاقتصادية الوطنية خلال سنة 2012..... - 19 -
- 2.1. النمو الاقتصادي..... - 20 -
- 2.2. تطور مكونات الناتج الداخلي الإجمالي..... - 29 -
- 2-3- مصادر النمو واختلالات التوازنات الماكرو اقتصادية سنة 2012..... - 30 -
3. آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2013..... - 33 -
- 3-1- الفرضيات المعتمدة في التوقعات..... - 34 -
- 3-2- النمو الاقتصادي..... - 35 -
- 3-3- مكونات الناتج الداخلي الإجمالي..... - 39 -
- 3-4- الدخل الوطني وحساب الادخار-الاستثمار..... - 41 -
4. استنتاجات المستخلصة من التوقعات الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2013.. - 43 -
- الملحقات الإحصائية..... - 46 -

## ملخص

تقدم الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2013، تقديرات النمو الاقتصادي الوطني لسنة 2012 وتوقعات تطوره خلال سنة 2013.

وتعتمد هذه الميزانية على تطورات المحيط الدولي و على بيان الحسابات الوطنية لسنة 2011، وكذا على نتائج البحوث الفصلية وأشغال تتبع وتحليل الظرفية التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط خلال النصف الأول من السنة الجارية.

كما تركز مراجعة النمو الاقتصادي لسنة 2012، على نتائج الموسم الفلاحي 2011-2012، وعلى المقترضات المعلنة في القانون المالي لسنة 2012 المصادق عليه من طرف البرلمان بداية شهر ماي.

ويعتمد سيناريو النمو الاقتصادي خلال سنة 2013، على مجموعة من الفرضيات التي ستتم مراجعتها خلال شهر دجنبر المقبل أثناء إعداد الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2013. وتهم هذه الفرضيات تحسن الطلب العالمي الموجه نحو المغرب ب 4% عوض 2,2% سنة 2012، وتحقيق سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب يناهز 70 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2012-2013 ومواصلة نهج نفس السياسة المالية المعتمدة خلال سنة 2012، خاصة المقترضات المتعلقة با لسياسة الجبائية ونفقات الاست ثمار ونفقات التسيير. كما تركز هذه التوقعات على التطورات الجديدة للاقتصاد العالمي الصادرة من طرف المنظمات الدولية المختصة.

## 1 - المحيط الدولي

من المنتظر أن يسجل الاقتصاد العالمي خلال سنة 2012، وتيرة نمو متواضعة ستصل إلى 3,5% عوض 3,9% سنة 2011، نتيجة التراجع الملحوظ لاقتصاديات الدول المتقدمة (1,4% عوض 1,6% سنة 2011) وكذا لاقتصاديات الدول الصاعدة والنامية (5,7% عوض 6,2% سنة 2011).

غير أن النشاط الاقتصادي العالمي، سيعرف انطلاقا من سنة 2013 تحسنا تدريجيا 1، رغم الصعوبات التي تعيق تطوره. وهكذا ستصل وتيرة نموه إلى 4,1% خلال السنة المقبلة، نتيجة السياسات الاقتصادية المرنة التي ستؤدي إلى تحسن الشروط التمويلية.

ويعزى هذا التحسن في النمو الاقتصادي، أساسا، إلى النتائج الجيدة التي ستسجلها الدول الصاعدة والنامية، حيث ستواصل اقتصادياتها، خلال سنتي 2012 و 2013، تحقيق وتيرة نمو تفوق ب 4 نقط تلك التي تسجلها الدول المتقدمة. وهكذا ستعرف اقتصاديات هذه الدول نموا لن يتجاوز 2% سنة 2013، في حين سيصل إلى 6% بالنسبة للدول الصاعدة والنامية.

وستواصل الدول المتقدمة تعزيز انتعاش اقتصادياتها ومواجهة الصعوبات المرتبطة بإعادة الثقة للأسواق المالية وبسياسات التعديل المالي وبلشكالية إقلاع سوق الشغل . وتتمحور إشكالية هذه الصعوبات في نوعية السياسات الاقتصادية القادرة على تحسرين النمو الاقتصادي على المدى القصير (تدابير إقلاع الطلب ) ومدى ملائمتها لسياسات تعديل الميزانيات العمومية على المدى المتوسط (خاصة سياسات النقشف المالي).

<sup>1</sup> : حسب التوقعات الاقتصادية الجديدة الصادرة عن المنظمات الدولية، خلال شهر أبريل. وماي من سنة 2012، خاصة صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واللجنة الأوروبية.



وفي هذا السياق، ستعرف اقتصاديات منطقة اليورو وضعية صعبة، رغم تنفيذ تدابير بنبوية وظيفية لمواجهة ضعف النشاط الاقتصادي منذ النصف الثاني من سنة 2011. وهكذا، ستعرف اقتصاديات هذه المنطقة خلال سنة 2012 مرحلة ركود جديدة، حيث ستسجل وتيرة نمو سالبة ستصل إلى  $-0,3\%$ ، في حين يتوقع أن تتحسن هذه التوتيرة بشكل طفيف بحوالي  $1\%$  سنة 2013.

وتبقى التدابير المتبعة لتقليص صعوبات الديون السيادية ولتخفيف الضغوطات على القطاع البنكي، عبر عمليات البنك المركزي الأوروبي لإعادة التمويل على المدى الطويل، غير كافية لحد من ركود اقتصاديات دول جنوب أوروبا خلال سنة 2012، خاصة إسبانيا ( $-1,8\%$ ) وإيطاليا ( $-1,9\%$ ) والبرتغال ( $-3,3\%$ ). في حين ستسجل اقتصاديات فنسلا وألمانيا معدلات نمو ضعيفة ستصل على التوالي إلى  $0,5\%$  و  $0,6\%$ .

وسيعرف الاقتصاد الأمريكي والياباني خلال سنة 2013، رغم تدابير التعديل المالي المعتمدة على المدى القصير، نموا بوتيرة ستصل على التوالي إلى  $2,1\%$  و  $2\%$ . غير أنه يتوقع أن يتم تمديد برامج التعديل المالي على المدى المتوسط، بهدف تقليص معدلات المديونية إلى مستويات قابلة للاستمرار.

وستتأثر اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية، خلال سنة 2012، بتراجع دينامية صادراتها، نتيجة انخفاض الطلب الوارد من الدول المتقدمة، حيث ستسجل وتيرة نمو معتدلة ( $5,7\%$  سنة 2012 و  $6\%$  سنة 2013 عوض  $7,5\%$  سنة 2010). غير أن أغلب هذه الدول لا تزال تتوفر على إمكانيات كافية لمواصلة تسجيل معدلات نمو كبيرة، خاصة نتيجة حجم تدفقات رؤوس الأموال نحو اقتصادياتها وتطور التبادل التجاري جنوب- جنوب خلال السنوات الأخيرة.



وفي ظل هذه الظروف، ستعرف التجارة العالمية زيادة طفيفة، لتنتقل وتيرة نموها من 4,5% سنة 2012 إلى 5,6% سنة 2013، في حين ستسجل أسعار المواد الأولية تراجعاً طفيفاً وفي ظل غياب اضطرابات جيوسياسية، يتوقع أن يستقر متوسط سعر النفط الخام خلال سنة 2013 في حدود 110 دولاراً للبرميل عوض 114,7 سنة 2012. وستعرف أسعار المواد الأولية غير الطاقية انخفاضات متتالية بـ 10,3% سنة 2012 و 2,1% سنة 2013. وبخصوص سوق الصرف، يتوقع أن تصل قيمة اليورو مقابل الدولار إلى 1,31 سنتي 2012 و 2013 عوض 1,4 سنة 2011.

وسيؤدي هذا المنحى التنافسي لأسعار المواد الأولية إلى تقليص الضغوطات التضخمية، لينتقل معدل التضخم من 6,2% سنة 2012 إلى 5,6% سنة 2013 في الدول الصاعدة والنامية ومن 1,9% إلى 1,7% على التوالي في الدول المتقدمة.

على ضوء هذه التوقعات العالمية، يتضح أن السياسات الاقتصادية التقشفية المتبعة منذ سنة 2011، لإصلاح الميزانيات العمومية، لن تتمكن من النهوض بالنشاط الاقتصادي بالدول المتقدمة. وبالتالي، يتعين على هذه الدول خلال سنة 2013، مواصلة تدابير التعديل المالي وإعادة توجيه هذه السياسات نحو استهداف أمثل للنمو الاقتصادي والتشغيل.

## 2 - تطور الاقتصاد الوطني خلال سنة 2012

### • تراجع ملحوظ للنمو الاقتصادي خلال سنة 2012

عرفت سنة 2012 ظروفًا مناخية غير ملائمة، أثرت سلباً على إنتاج الحبوب خلال هذا الموسم الفلاحي. كما تميزت هذه السنة بمواصلة تراجع الطلب العالمي الموجه نحو المغرب، منتقلاً من 7,8% سنة 2010 إلى 5,8% سنة 2011 ثم إلى 2% المتوقعة سنة 2012. وبالمثل، ستعرف وتيرة نمو مداخل السياحة الدولية تباطؤاً لتنتقل على



التوالي من 6,8% إلى 4,3% ثم إلى 2%، في حين ستسجل تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج تراجعاً من 8,3% إلى 7,3% ثم إلى 4% خلال نفس الفترة.

غير أن هذه السنة، لن تعرف تغيرات مهمة في السياسة المالية، خاصة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار ونفقات التسيير ودعم جزئي لأسعار المواد الأساسية عبر نفقات الموازنة، رغم التأثير النسبي للتضخم المستورد على الأسعار الداخلية.

وفي هذا السياق، سيقتل معدل النمو الاقتصادي الوطني من 5% المسجلة سنة 2011 إلى 2,4% سنة 2012، وذلك أخذاً بعين الاعتبار لفرضية إنجاز جميع برامج الاستثمار العمومي ونفقات التسيير المعلنة في القانون المالي لسنة 2012 المصادق عليه من طرف البرلمان في شهر ماي.

وستعرف القيمة المضافة للقطاع الأولي، انخفاضاً بحوالي 9,3%، نتيجة تراجع إنتاج الحبوب بـ 42,8% مقارنة بالمستوى المسجل سنة 2011. غير أن، الأنشطة الفلاحية الأخرى وتربية الماشية ستعرف انتعاشاً، نتيجة تحسن الظروف المناخية بداية من شهر أبريل من سنة 2012.

ومن جهتها، ستعرف الأنشطة غير الفلاحية نمواً بـ 4,3% عوض 5% سنة 2011. وعموماً، تبقى هذه الوتيرة مهمة، بالنظر إلى الصعوبات التي عرفتتها هذه الأنشطة خلال سنتي 2008 و 2009، نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية. وستسجل أنشطة القطاع الثانوي (المعادن والطاقة والصناعات التحويلية والبناء والأشغال العمومية) تحسناً بـ 4,4% عوض 4% سنة 2011. ويعزى هذا المنحى التصاعدي للقيمة المضافة للقطاع الثانوي، أساساً، إلى دينامية أنشطة البناء والأشغال العمومية وأنشطة الفوسفاط ومشتقاته.

وبالمقابل، ستعرف القيمة المضافة لقطاع التالثي (الخدمات التسويقية والخدمات غير التسويقية) تراجعاً في وتيرة نموها لتستقر في حوالي 4,2% عوض 6% سنة 2011.



## • مصادر النمو واختلالات التوازنات الماكرواقتصادية الداخلية والخارجية خلال سنة 2012

سيواصل الطلب الداخلي خلال سنة 2012 دعمه للنمو الاقتصادي، حيث ستصل مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 3,5 نقط. وبالمقابل سيسجل الطلب الخارجي مساهمة سالبة جديدة تصل إلى 1,1 نقطة سنة 2012 و 1,5 نقطة سنة 2011، بعد المساهمة الموجبة في النمو المسجلة سنة 2010.

وتعزى دينامية الطلب الداخلي، أساسا، إلى استهلاك الإدارات العمومية والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت. وهكذا سيعرف حجم استهلاك الإدارات العمومية تحسنا ب 12,5%، مساهما ب 2,3 نقط في النمو الاقتصادي لسنة 2012 عوض 0,8 نقطة خلال السنة الماضية، نتيجة ارتفاع نفقات التسيير ب 11,7%.

ومن جهته، سيعزز التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت الانتعاش الذي عرفه خلال سنة 2011، ليسجل حجمه نموا بوتيرة 5,2% سنة 2012 عوض 2,5% سنة 2011، حيث ستصل مساهمته إلى 1,6 نقطة في النمو عوض 0,8 نقطة سنة 2011. وتعزى هذه النتيجة، أساسا، إلى دينامية الاستثمار العمومي الإجمالي 2 الذي سيرتفع ب 12,8% سنة 2012.

وسيعرف الاستهلاك النهائي للأسر خلال سنة 2012 تراجعا ملحوظا، لتتنقل وتيرة نموه من 7,4% سنة 2011 إلى 2,3% سنة 2012، نتيجة انخفاض الاستهلاك الذاتي والمداويل الفلاحية. وهكذا، ستبلغ مساهمته في النمو إلى 1,4 نقطة عوض 4,2 نقطة سنة 2011.

<sup>2</sup> : سيصل إجمالي الاستثمار العمومي إلى 188 مليار سنة 2012 عوض 167 مليار سنة 2011، ويتعلق الأمر باستثمارات الميزانية العامة والحسابات الخاصة للخزينة والمقاولات العمومية والجماعات المحلي ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.





وعلى مستوى المبادلات الخارجية، سيعرف حجم الصادرات من السلع والخدمات، سنة 2012، نمواً بوتيرة 4,5% عوض 2,1% سنة 2011، في حين سترتفع الواردات بوتيرة أعلى ستصل إلى 5,7% سنة 2012 عوض 5% سنة 2011. ويعزى هذا التطور، أساساً، إلى ارتفاع حاجيات الاقتصاد من المنتجات الفلاحية والطاقة وبيع التجهيز. وبالإضافة إلى دينامية الطلب الداخلي، سيواصل التأثير المضاعف على الواردات من التصاعدي، حيث ستغطي الواردات حوالي 44,6% من مجموع الطلب النهائي الداخلي سنة 2012 عوض 43% سنة 2011 و39,2% سنة 2010. وبالموازاة مع ذلك فإن الصادرات لم تتأثر بشكل كبير جراء تحرير الواردات، خاصة من السلع الاستهلاكية وبيع التجهيز.

وعلى المستوى الاسمي، سيفرز ميزان المبادلات الخارجية تفاقماً في عجز الموارد، منتقلاً من 10,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 14,1% سنة 2011 ثم إلى 16,3% سنة 2012. الشيء الذي يطرح إشكالية المساهمة السالبة للطلب الخارجي في نمو الاقتصاد الوطني.

وأخذاً بعين الاعتبار لهذه التطورات، ستتفاقم العجوزات الداخلية والخارجية، حيث ستعرف قيمة الاستهلاك النهائي الوطني زيادة بوتيرة تفوق معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي (8,1% مقابل 4,6% على التوالي). كما أن التحكم في التضخم، المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي (2,1% سنة 2012 عوض 0,1% سنة 2011) مصحوباً بتسهيلات الحصول على التمويل، سيؤدي إلى تراجع معدل الادخار الداخلي من 22,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى 20,3% سنة 2012.

وإجمالاً، سيعرف الادخار الوطني (الادخار الداخلي وصافي المداخيل الواردة من باقي العالم) انخفاضاً طفيفاً لينتقل من 28% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى 26,9% سنة 2012، في حين سترتفع حصة الاستثمار الإجمالي (التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت والتغير في المخزون) لتصل سنة 2012 إلى 35,5% من الناتج



الداخلي الإجمالي عوض 36% سنة 2011. وهكذا ستتفاقم الفجوة بين الادخار والاستثمار التي تمثل الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني، لتنتقل من 8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى 8,6% سنة 2012. كما سيستقر عجز ميزانية الدولة في حدود 5,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 عوض 6,2% سنة 2011.

وستؤدي هذه الاختلالات إلى انخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة الذي سيمثل فقط 3,9 أشهر من الواردات من السلع والخدمات سنة 2012 عوض 5,1 أشهر سنة 2011. وأذا بعين الاعتبار، لدور صافي الموجودات الخارجية (الاحتياطي من العملة الصعبة) في مقابلات الكتلة النقدية، ستتواصل الضغوطات على السيولة البنكية خلال هذه السنة، مما يستدعي تأمينها عبر مواصلة تدخل بنك المغرب في السوق النقدي.

### 3 - آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2013

على أساس الفرضيات المسطرة في بداية هذه المذكرة، سيسجل النمو الاقتصادي الوطني خلال سنة 2013 وتيرة ستصل إلى 4,3%. وتعزى هذه النتيجة إلى انتعاش أنشطة القطاع الأولي ب 5,8% مقارنة بسنة 2012 وإلى تعزيز دينامية الأنشطة غير الفلاحية، التي ستعرف تراجعاً طفيفاً في وتيرة نموها، لتنتقل من 4,3% سنة 2012 إلى 4,1% سنة 2013. وستعرف القيمة المضافة لأنشطة القطاع الثانوي زيادة ب 4,9% سنة 2013 عوض 4,4% سنة 2012، في حين ستسجل القيمة المضافة لقطاع التالثي ارتفاعاً ب 3,7% عوض 4,2% سنة 2012.

وفيما يتعلق بتطور استعمالات الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم، سترتفع مساهمة الطلب الداخلي في النمو إلى 6,3 نقط سنة 2013 عوض 3,5 نقط سنة 2012. ويمكن تفسير هذه النتيجة بزيادة حجم استهلاك الأسر ب 4,5% عوض 2,3% سنة 2012 وبارتفاع حجم استهلاك الإدارات العمومية ب 3% عوض 12,5% سنة 2012 وحجم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ب 7,1% عوض 5,2% سنة 2012.



وستؤثر دينامية الطلب الداخلي ، وارتفاع أسعار النفط الخام إلى مستويات عالية (110 دولارا للبرميل) ، في الأسعار الداخلية، وذلك رغم فرضية مواصلة دعمها عبر نفقات الموازنة. وهكذا سينتقل التضخم المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي من 2,1% سنة 2012 إلى 2,6% سنة 2013.

غير أن تحسن حجم الصادرات ب 6,3%، نتيجة الانتعاش الطفيف للطلب العالمي الموجه نحو المغرب، يبقى غير كاف لتغطية الحاجيات من الواردات من السلع والخدمات التي ستسجل ارتفاعا ب 8,2%. وهكذا ستفاقم المساهمة السالبة لصافي المبادلات الخارجية من السلع والخدمات في النمو الاقتصادي لنتقل من 1,1- نقطة سنة 2012 إلى 2- نقط سنة 2013.

وفي هذا السياق، ستفاقم الاختلالات البنوية لتوازنات تمويل الاقتصاد، حيث يتوقع أن يرتفع الاستهلاك النهائي الوطني بوتيرة لا تتجاوز معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي. وهكذا سيسجل الادخار الداخلي استقرارا في حدود 20,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. وبالإضافة إلى ذلك، ستعرف المدخيل الصافية الواردة من باقي العالم ، انخفاضا، ليتقل حصتها من 6,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 إلى 5,9% سنة 2013. وبالتالي، سيستقر معدل الادخار الوطني في حدود 26,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. غير أن هذا المستوى من الادخار يبقى دون معدل الاستثمار الإجمالي الذي سترتفع حصته إلى 35,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2013. وبالتالي،

ستصل الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني إلى مستويات غير قابلة للاستمرار ، لتمثل 9,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2013 عوض 8,6% المقدرة سنة 2012.



# 1. المحيط الدولي



سيستعيد الاقتصاد العالمي، تدريجياً وتيرة نموه، مدعماً بانتعاش طفيف للمبادلات التجارية وبتحسن ثقة الأسر، حيث سيسجل ارتفاعاً ب 4,1% سنة 2013 عوض 3,5% سنة 2012.

غير أن وتيرة هذا الانتعاش تختلف حسب المناطق الاقتصادية، حيث يفوق معدل نمو الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، نظيره بمنطقة اليورو، في حين أن الاقتصاديات الصاعدة الكبرى ستعرف تحسناً طفيفاً. كما ستعرف أسواق الشغل تباينات في ديناميتها، حيث سينخفض معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية، في حين سيواصل ارتفاعه بمنطقة اليورو.

وفي سياق تباطؤ معدل نمو الدول المتقدمة، وارتفاع البطالة لمستويات عالية وتقلص هوامش السياسات النقدية، يتعين على التدابير الجديدة أن تأخذ بعين الاعتبار متطلبات النمو على المدى القصير (تحفيز الطلب) وتقويم المالية العمومية على المدى المتوسط (تدابير التقشف المالي).

## 1.1. النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الاقتصادية الكبرى

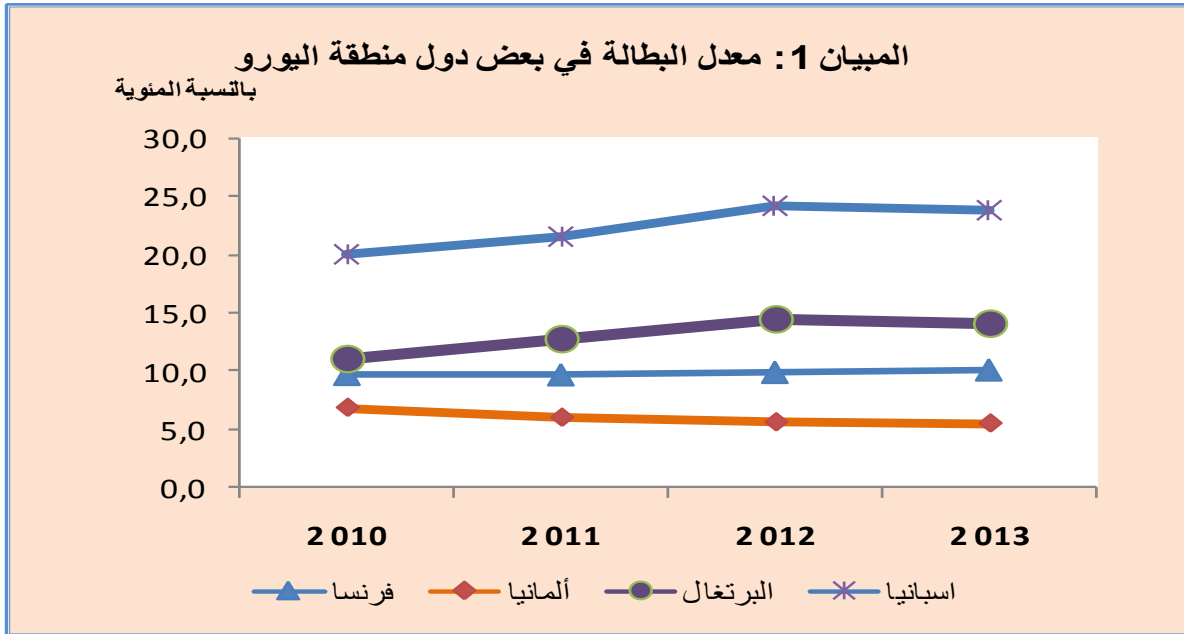
### ← منطقة اليورو

سيعرف النشاط الاقتصادي لمنطقة اليورو انكماشاً ب 0,3% سنة 2012، نتيجة أزمة الديون السيادية والصعوبات التي يواجهها القطاع البنكي. غير أن التدابير المتخذة من طرف البنك المركزي الأوروبي وال لجنة الأوروبية وصندوق النقد الدولي لتحسين الشروط التمويلية للدول والأبنك ، ستساهم في انتعاش اقتصاديات منطقة اليورو ب 1% سنة 2013.



غير أن استمرار الركود الاقتصادي في بعض دول المنطقة مثل اسبانيا وإيطاليا والبرتغال، سيؤدي إلى تدهور سوق الشغل، حيث ارتفع عدد العاطلين عن العمل في مارس 2012 بـ 1,7 مليون، ليصل عدد العاطلين إلى 17,4 مليون. وهكذا، بلغ معدل البطالة في منطقة اليورو 11% وهو أعلى مستوى منذ 25 سنة.

ويقترض أن ترتبط تدابير مواجهة الركود الاقتصادي بمدى توازن الوضعية المالية لكل دولة. وبناء على تقلص هوامش السياسات المالية والنقدية، يتعين أن تعتمد إصلاحات النهوض بالنمو الاقتصادي والتشغيل على تنظيم أسواق الشغل وأسواق السلع والخدمات.



## الولايات المتحدة الأمريكية

سيعرف الاقتصاد الأمريكي تحسنا طفيفا مقارنة بسنة 2011، حيث ستصل وتيرة نموه إلى 2% و 2,5% سنتي 2012 و 2013 على التوالي. وسيواصل النشاط الاقتصادي الاستفادة من دينامية الاستثمار واستهلاك الأسر والصادرات، نتيجة تحسن سوق الشغل وعودة الثقة إلى المقاولات والأسر وتعزيز انتعاش أسواق رؤوس الأموال.



وسيوصل الطلب الخاص دعمه للنمو الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث أصبح تأثير السياسة المالية على النشاط الاقتصادي محدودا بالنظر إلى المستويات الكبيرة وغير القابلة للاستمرار لعجز الميزانية (8,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 و7,1% سنة 2013)، ولمعدل الدين العمومي (108,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 و111,8% سنة 2013). وبالموازاة مع ذلك، ستتقلص هوامش السياسة النقدية، حيث سيستقر سعر الفائدة الرئيسي في مستويات شبه منعدمة (بين 0 و0,25%). ويتضح من خلال ذلك، أن نمو الاقتصاد الأمريكي يقي ضعيفا ويتطلب تعديلات في المالية العمومية وإجراءات دعم دينامية سوق الشغل.

## اليابان

سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي الياباني وتيرة نمو ستصل إلى حوالي 2% سنة 2012 و1,7% سنة 2013، مستفيدا من زيادة النفقات العمومية المتعلقة بإعادة الإعمار. وبناء على الانخفاض المرتقب لهذه النفقات، سيتعزز نمو الاقتصاد الياباني لسنة 2013 ببلنتعاش الصادرات.

غير أن عجز الميزانية الذي سريهاز 10% من الناتج الداخلي الإجمالي سنتي 2012-2013، سيؤدي إلى تفاقم ال دين العمومي ليصل إلى 221,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2013. وستقوم اليابان بالمصادقة على مخطط لإصلاح ماليتها العمومية بهدف الزيادة في المداخيل وتقليص النفقات وإعادة الثقة للمالية العمومية. ومن جهته، سيستقر سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الياباني في مستويات شبه منعدمة، كما سيوصل سياسة التخفيف الكمي النقدي لرفع بلتضخم نحو.

## اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية

سيعرف النمو الاقتصادي بالدول الصاعدة والنامية تحسنا طفيفا، لتنتقل وتيرته من 5,7% سنة 2012 إلى 6% سنة 2013.



بخصوص الدول الآسيوية الصاعدة، سيؤدي انتعاش اقتصادياتها بعد فيضانات تايلاند وارتفاع الطلب الياباني، إلى تحفيز النشاط الاقتصادي لهذه الدول، حيث ستنتقل وتيرة نموها من 7,3% سنة 2012 إلى 7,9% سنة 2013.

وفيما يتعلق بدول أمريكا اللاتينية، سيتأثر النشاط الاقتصادي بإجراءات التقيد التي تعرفها السياسة الاقتصادية. غير أن الشروط التمويلية الملائمة ومستويات أسعار المواد الأساسية، ستدعم النمو الاقتصادي لتنتقل وتيرته من 3,7% سنة 2012 إلى 4,1% سنة 2013.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن التوقعات على المدى القصير تتخللها بعض الصعوبات، حيث أن اقتصاديات الدول المستوردة للنفط لن تعرف انتعاشا في نموها، نتيجة زيادة الاختلالات الداخلية و الظرفية العالمية غير الملائمة . كما ستعرف الدول المصدرة للنفط آفاق اقتصادية متواضعة ، نتيجة استقرار إنتاج النفط والغاز . وهكذا ستسجل اقتصاديات هذه المنطقة نموا بوتيرة 4,2% سنة 2012 و 3,7% سنة 2013.

وبخصوص سوق الشغل، تتباين إشكالية البطالة بالدول الصاعدة والنامية، حيث يسجل معدل البطالة ارتفاعا كبيرا في العديد من دول وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة التي تأثرت بالأزمة الاقتصادية . ويبقى خلق فرص الشغل بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، معتدلا، في حين ستسجل معدلات البطالة بالدول الآسيوية الصاعدة ودول أمريكا اللاتينية مستويات ضعيفة، نتيجة وتيرة نموها القوية خلال السنوات الأخيرة.

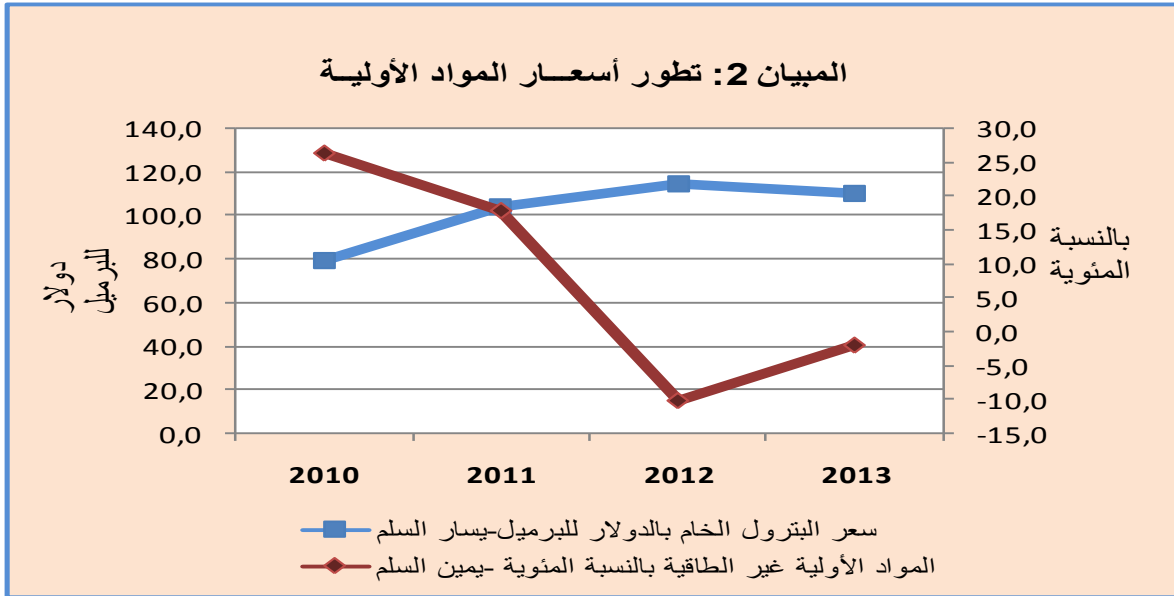
وفيما يتعلق بالتضخم، ستعرف الأسعار بالدول الصاعدة ارتفاعا كبيرا، نتيجة زيادة أسعار النفط والتدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال. وبالتالي، يتعين على مواصلة السياسات المالية الاحترازية للتخفيف من تفاقم الضغوطات التضخمية.



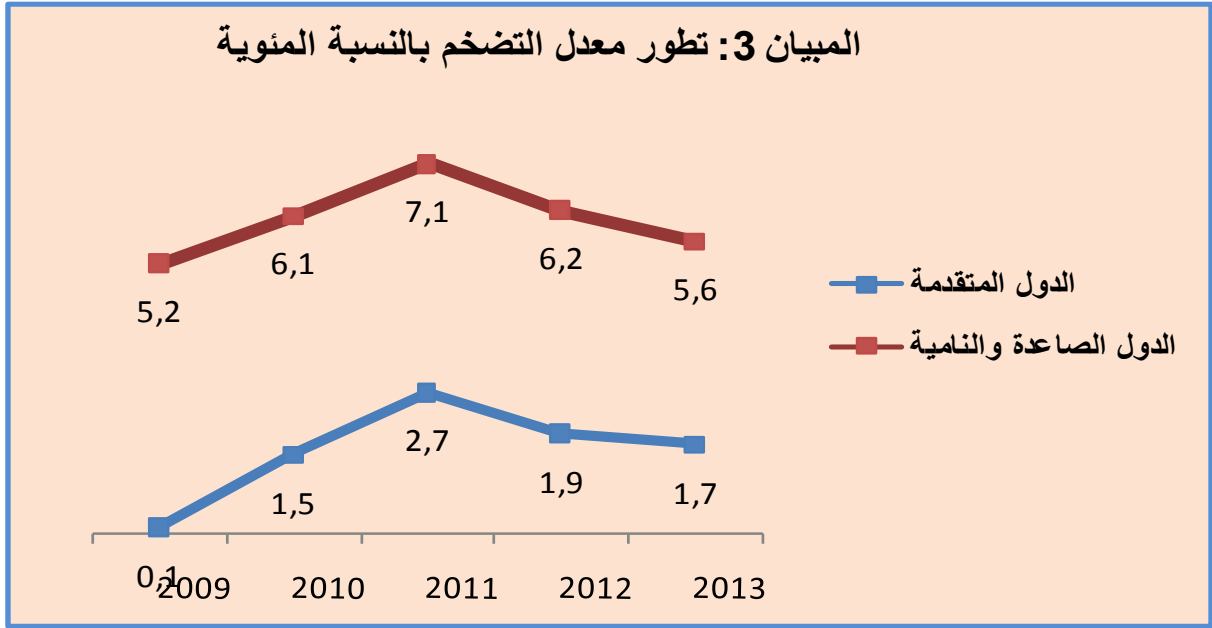
## 1-2- تطور أسعار المواد الأولية

ستعرف أسعار المواد الأولية غير الطاقية خلال سنة 2013 منحا تنازليا، حيث ستراجع بـ 10,3% سنة 2012 وبـ 2,1% سنة 2013 بعد الزيادات المتتالية بـ 26,3% سنة 2010 و 17,4% سنة 2011. ويعزى هذا التطور إلى تباطؤ الطلب في الأسواق العالمية.

ومن جهته، عرف سعر البترول ارتفاعا كبيرا خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2012، حيث تجاوز عتبة 124 دولار للبرميل عوض 104 دولار للبرميل سنة 2011. غير أن هذا السعر سجل منحا تنازليا ليصل إلى 100 دولار، نتيجة تباطؤ الطلب العالمي وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل اليورو . وهكذا سيصل متوسط سعر البترول الخام إلى 114,7 دولار للبرميل سنة 2012 و 110 دولارا سنة 2013.



بناء على هذه التطورات، ستسجل وثيرة نمو أسعار الاستهلاك تراجعاً، خاصة في الدول الصاعدة والنامية، حيث سينقل معدل التضخم من 7,1% سنة 2011 إلى 6,2% سنة 2012 و 5,6% سنة 2013. لئلا سينخفض معدل التضخم في الدول المتقدمة لينتقل من 2,7% سنة 2011 إلى 1,9% سنة 2012 و 1,7% سنة 2013.



ويتضح من خلال تطورات المحيط الدولي خلال سرتي 2012 و 2013، أن تعزيز انتعاش الاقتصاد العالمي، انطلاقاً من سنة 2013، يستوجب تنفيذ السياسات الاقتصادية التي تستهدف النمو و التشغيل مع مواصلة تدابير التقويم المالي العمومية، خاصة في الدول المتقدمة.



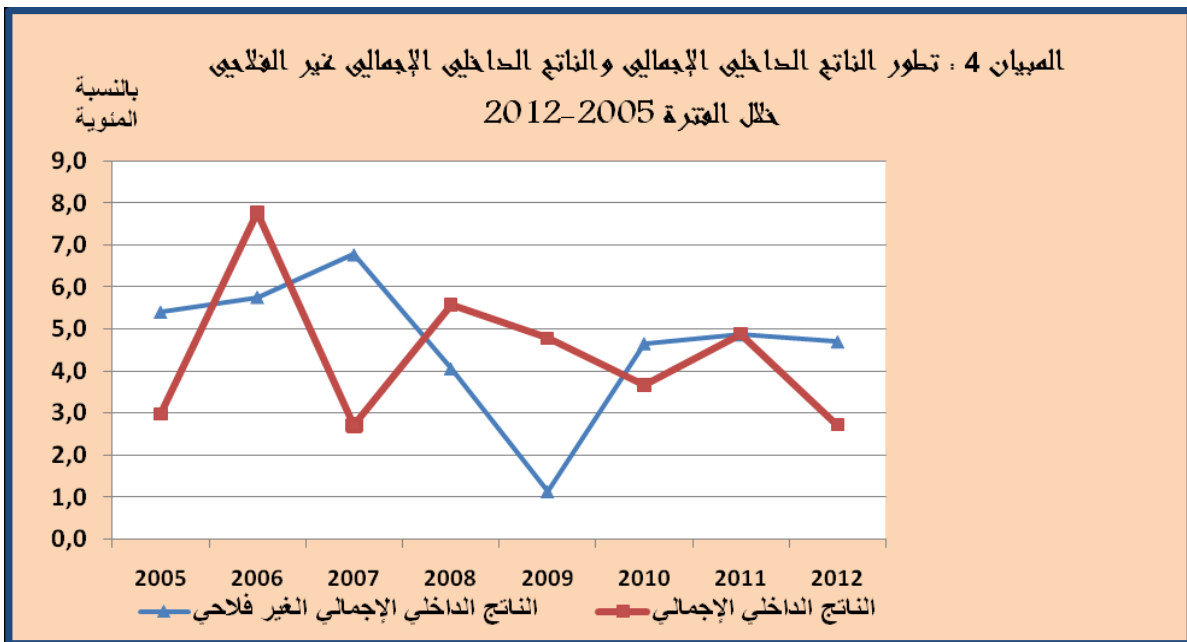
## 2. الوضعية الاقتصادية الوطنية خلال سنة 2012



يتضح من خلال أشغال هذه الميزانية الاقتصادية أن الاقتصاد الوطني سيعرف خلال سنة 2012، بتباطؤ ملحوظ، نتيجة انخفاض القيمة المضافة للقطاع الأولي وتأثير الظرفية العالمية الصعبة التي تتميز بركود اقتصاديات أهم الشركاء الاقتصاديين الأوربيين للمغرب، خاصة منطقة الهرو.

## 1-2 . النمو الاقتصادي

سيعرف الاقتصاد الوطني نموا ب 2,4% سنة 2012 عوض 5% سنة 2011<sup>3</sup> وستسجل القيمة المضافة للقطاع الأولي انخفاضا ب 9,3%، في حين ستواصل الأنشطة غير الفلاحية، انتعاشها بوتيرة لا تتجاوز تلك المسجلة خلال سنة 2011، أي بحوالي 4,3%.



3 توقعات الميزانية الاقتصادية الصادرة خلال شهر يناير من سنة 2012 نموا بوتيرة 4,1% حسب سياريو متوسط لإنتاج الحبوب، في حين أن هذا الأخير سجل انخفاضا.

## 2-1-1 الأنشطة غير الفلاحية

ستعرف الأنشطة غير الفلاحية زيادة بوتيرة 4,3% عوض 5,3% المسجلة سنة 2011، رغم التأثير المشترك لتباطؤ الطلب العالمي الموجه نحو المغرب وانخفاض الأنشطة الفلاحية.

وستستفيد هذه الأنشطة من مواصلة نهج نفس السياسة المالية، خاصة الاستثمار ونفقات التسيير ودعم أسعار المواد الأساسية عبر نفقات الموازنة، رغم التأثير ال جزئي للتضخم المستورد على الأسعار الداخلية . ويمكن تفسير هذه النتائج التي س تسجلها الأنشطة غير الفلاحية بالمساهمة المهمة لأنشطة القطاع الثانوي، في حين ستعرف أنشطة الخدمات تراجعاً ملحوظاً مقارنة بسنة 2011.

### ➤ أنشطة القطاع الثانوي:

بعدما سجلت نمواً بحوالي 4% سنة 2011، ستعزز القيمة المضافة للقطاع الثانوي ، خلال سنة 2012 من وتيرة نموها، حيث ستسجل تحسناً ب 4,4%. ويعزى هذا المنحى التصاعدي، أساساً، إلى دينامية أنشطة البناء والأشغال العمومية.

بخصوص **قطاع المعادن**، ستواصل أنشطته سنة 2012 تراجعها المسجل خلال سنة 2011، حيث ستتأثر بانخفاض إنتاج الفوسفاط، نتيجة تراجع الطلب العالمي على الأسمدة.

وهكذا سجل إنتاج الفوسفاط انخفاضا ب 7,7% نهاية شهر أبريل من السنة الجارية، نتيجة تراجع إنتاج الحامض الفوسفوري وإنتاج الأسمدة ب 19,7% و 3,9% على التوالي خلال نفس الفترة . ويعزى هذا المنحى ا لتنازلي إلى تراجع الطلب العالمي الموجه ، خاصة نحو مشتقات الفوسفاط التي سجلت صادراتها انخفاضا ب 4,9% خلال الفصل الأول من



سنة 2012. كما يعزى إلى تقلبات الأسعار العالمية للفوسفاط، التي سجلت انخفاضا عوض المنحى التصاعدي المسجل منذ بداية سنة 2010.

ورغم تراجع الأسعار، فإن مستوياتها تبقى عالية، مما سيعزز من رقم معاملات صادرات المكتب الشريف للفوسفاط ليلبلغ 14,9 مليار درهم نهاية شهر أبريل من سنة 2012، بزيادة 5% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2011. غير أن، الزيادة في استخراج المعادن الأخرى، سيشاهم في التخفيف من تأثير النتائج غير الجيدة للفوسفاط.

وعلى مستوى **أنشطة قطاع الطاقة**. عرف استهلاك الطاقة الكهربائية، نهاية شهر أبريل من سنة 2012، ارتفاعا ب 10%، نتيجة زيادة طلب الأسر والمقاولات. كما يمكن تفسير هذه النتائج الجيدة بارتفاع استهلاك الطاقة ذات الضغط العالي ب 9,9%، في حين عرف استهلاك الطاقة ذات الضغط المنخفض زيادة ب 10,2%، بعد ارتفاع ب 7,7% خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

وبالموازاة مع ذلك، عزز صافي الطاقة الكهربائية من وتيرته التصاعدي، ليرتفع ب 10,7% عوض زيادة ب 9,2% خلال نفس الفترة من السنة الماضية. ويعزى هذا التطور، أساسا، إلى ارتفاع إنتاج الطاقة الحرارية وواردات الطاقة الكهربائية، خاصة من إسبانيا والجزائر ب 38,9% و 8,8% على التوالي. وبالمقابل سجل إنتاج الطاقة المائية انخفاضا ب 39,8% عوض تراجع ب 55,3% نهاية شهر أبريل من سنة 2011. ومن جهته، سجل تكرير النفط نتائج إيجابية، حيث عرف حجم إنتاجه زيادة ب 16,8% نهاية شهر أبريل من سنة 2012، نتيجة ارتفاع صادرات منتجات تكرير النفط.

سيواصل **قطاع البناء والأشغال العمومية** سنة 2012، وتيرة نموه التصاعدي، مستفيدا من برامج السكن الاجتماعي ومواصلة سياسة المشاريع البنوية الكبرى في عدة قطاعات وفي التهيئة الحضرية. ويتضح من خلال المؤشرات الكمية لقطاع البناء والأشغال العمومية، أن



أنشطته عرفت تحسناً ملحوظاً في بداية هذه السنة، حيث ارتفعت مبيعات الأسمنت بـ 12,3% نهاية شهر ماي من سنة 2012.

وبخصوص تمويل العمليات العقارية، عرفت القروض ارتفاعاً بـ 7,6% نهاية شهر أبريل من سنة 2012 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2011.

وهكذا ارتفع عدد القروض العقارية المقدمة في إطار صندوق الضمان "فوكاريم" إلى 1.448، بزيادة بـ 21,3% نهاية شهر أبريل من سنة 2012. وقد استفادت 5300 أسرة من هذا الصندوق بمبلغ إجمالي للقروض الممنوحة بلغ 842 مليون درهم. ومن جهته وصل مبلغ القروض العقارية المقدمة في إطار صندوق "فوكالو" 373 مليون درهم لصالح 1244 مستفيداً. ويتوقع أن يواصل قطاع البناء والأشغال العمومية انتعاشه خلال الفترات المتبقية من سنة 2012، نتيجة مواصلة إنجاز العديد من المشاريع وأوراش البنية التحتية ويتعلق الأمر ب:

- إنطلاق العديد من المشاريع لتوسيع وصيانة الشبكة الطرقية خلال سنة 2012، حيث تم تعزيز الصندوق الطرقي الخاص بـ 2,2 مليار درهم.
- إنجاز الشطر الأخير من الطريق الرابطة بين تطوان والجهة على مسافة 120 كلم وبتكلفة بلغت 2,5 مليار درهم.
- مواصلة الدراسات والأشغال الخاصة بمشروع تثنية المحور الطرقي تازة- الحسيمة 148,5 كلم بتكلفة بلغت 2,5 مليار درهم.
- مواصلة الأوراش الكبرى للتهيئة الحضرية في المدن الرئيسية للمملكة.

وسماتر الصناعة التحويلية بالظرفية العالمية غير الملائمة. غير أن أنشطة هذا القطاع ستواصل تعزيز من حاشا التصاعدي، ليصل متوسط معدل استعمال القدرات الإنتاجية إلى 73,3% نهاية شهر أبريل، أي بارتفاع بـ 0,3 نقطة مقارنة بنفس الفترة من سنة 2011. ويعزى ذلك إلى زيادة هذا المعدل بالنسبة للصناعات الميكانيكية والثقيلة وصناعات النسيج بـ 8,8 نقطة و 0,7 نقطة على التوالي.



وبالمقابل، سجل هذا المعدل بالنسبة للصناعات الكهربائية والإلكترونية والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية والصناعات الغذائية انخفاضات قدرت على التوالي ب 4,7 نقط وبنقطتين وب 0,5 نقطة.

وإجمالاً، سجل الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي، خلال الفصل الأول من سنة 2012 ارتفاعاً ب 3,7%، ويعزى هذا التطور، أساساً، إلى زيادة إنتاج المواد الأخرى غير المعدنية ب 15,6% وإنتاج صناعة الملابس والفرو ب 5,8% والصناعات الغذائية ب 3,4% وصناعات السيارات ب 17,6%.

### ➤ تطور أنشطة القطاع الثالثي

سنعرف أنشطة القطاع الثالثي (الخدمات التسويقية و غير التسويقية) تراجعاً في وتيرة نموها، حيث ستسجل قيمتها المضافة ارتفاعاً ب 4,2% سنة 2012 عوض 6% سنة 2011. ويعزى هذا المنحى إلى تباطؤ أنشطة النقل والتجارة وإلى النتائج غير الجيدة لأنشطة السياحة. ومن جهته، ستواصل أنشطة قطاع الاتصالات خلال سنة 2012 ديناميته التي عرفت لعدة سنوات.

وستعرف الأنشطة السياحية في خلال سنة 2012 صعوبات كبيرة، حيث سينخفض عدد السياح الوافدين ب 4% نهاية شهر أبريل، ليصل إلى 2,5 مليون سائح، نتيجة تراجع السياح الأجانب ب 7%. وفيما يتعلق بالليالي السياحية بالفنادق المصنفة، فقد عرفت خلال هذه الفترة 2012، انخفاضاً ب 8% لتصل إلى 5,3 مليون ليلة. وهكذا، ستبلغ المداخل السياحية حوالي 16,7 مليار درهم، بارتفاع طفيف ب 1% عوض زيادة ب 4,8% خلال سنة 2011.





وفي سياق تراجع الاقتصاد الوطني، ستعرف أنشطة قطاع النقل خلال سنة 2012 تطورا متواضعا، رغم دينامية النقل السككي الذي سيعزز نتائجه الجيدة خلال هذه السنة . وعرفت أنشطة النقل الجوي خلال الأربعة أشهر الأولى ، انخفاضا في عدد المسافرين عبر المطارات الوطنية ب 7,5% (4,6 مليون مسافر)، في حين سجل رواج البضائع تراجعا طفيفا ب 1,9%.

ومن جهته، بلغ رواج أنشطة الموانئ (بما فيها رواج إعادة الشحن بميناء طنجة المتوسطي) 29,5 مليون طن نهاية شهر أبريل سنة 2012، بانخفاض بوتيرة 12,4% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2011. وتعزى هذه النتيجة بتراجع حجم رواج أنشطة شحن الحاويات في ميناء طنجة المتوسطي ب 29,1%. بالإضافة إلى ذلك، سجل حجم الرواج الوطني، الذي يمثل 84,2% من إجمالي الرواج بالموانئ الوطنية، ارتفاعا طفيفا ب 0,7%، نتيجة زيادة رواج الواردات ب 1,8% وتراجع رواج الصادرات ب 1,1%.

وعلى مستوى أنشطة اللوجيستيك عرف هذا القطاع، خلال شهر أبريل من سنة 2012، انطلاق أشغال مشاريع بنيوية تهدف إلى تنمية هذا القطاع في جهة الدار البيضاء، بتكلفة بلغت 1,3 مليار درهم:

- ويهدف المشروع الأول إلى إنجاز شبكة طرقية تربط بين منطقة الأنشطة اللوجيستية بزنانة (المحمدية) وبين ميناء الدار البيضاء، باستثمار يصل إلى 700 مليون درهم.
- ويهم المشروع الثاني إنجاز منطقة للأنشطة اللوجيستية ميتا-الدار البيضاء، على ثلاث مراحل على مساحة 32 هكتار.

ويخصوص النقل السككي ، سيواصل المكتب الوطني للسكك الحديدية برامجه الاستثمارية التي بلغت 7,46 مليار درهم خلال سنة 2012. وتهدف هذه الاستثمارات إلى تنفيذ عدة مشاريع، وبهم أساسا الرفع من سعة الخط السككي الدار البيضاء القنيطرة



وصيانة الخط السككي فاس - وجدة والخط السككي سطات - مراكش والخط سيدي قاسم - طنجة وإقامة أنشطة لوجيستية بعدة محطات . بالإضافة إلى ذلك سيواصل المكتب الوطني للسكك الحديدية إنجاز الأشغال المتعلقة بالبرنامج التعاقدى 2010-2015 بغلاف مالي بلغ 33 مليار درهم. كما سيواصل الدراسات الخاصة بمشروع الخط السككي الفائق السرعة الرابط بين الدار البيضاء-طنجة.

وفيما يتعلق بالطرق السيارة بالمغرب ، سيقاوم شركة الطرق السيارة بالمغرب ، تنفيذ البرنامج التعاقدى مع الدولة خلال الفترة 2008-2015. وفي هذا الإطار، ستقوم هذه الشركة خلال سنة 2012، بتعبئة 6,91 مليار درهم لإنجاز استثمارات تهم مشاريع توسيع الطريق السيار الدار البيضاء الرباط (57,3 كلم) ومحور برشيد-برني ملال (172 كلم). كما تهم هذه المشاريع محور تيط مليل-برشيد (31 كلم) ومحور الجديدة-أسفي (140 كلم).

ومن جهتها ستواصل أنشطة الاتصالات دينامييتها، حيث سجلت شبكة الهاتف المحمول والانترنت نتائج جيدة، في حين عرفت شبكة الهاتف الثابت تراجعا طفيفا. وهكذا يتضح من خلال نتائج الفصل الأول من سنة 2012، أن شبكة الهاتف المحمول سجلت ارتفاعا ب 8,6% ليصل عدد المشتركين إلى 36,2 مليون مشترك. كما عرفت شبكة الانترنت نموا ب 56,5%، مستفيدة من النتائج الجيدة لشبكة الجيل الثالث التي سجلت زيادة ب 71,1%. وبالمقابل، عرفت شبكة الهاتف الثابت تراجعا ب 3% ليصل عدد المشتركين بها إلى 3,5 مليون مشترك.

وتعززت هذه التطورات بلانخفاض المتواصل لأسعار الاتصالات، حيث عرفت أسعار الهاتف المحمول والانترنت والهاتف الثابت انخفاضات ب 22% و 34% و 11% على التوالي.



ومن جهتها ستواصل أنشطة مراكز الاتصال ننتجها الجيدة، حيث بلغت مداخيلها 1,3 مليار درهم نهاية شهر مارس سنة 2012، بزيادة ب 10% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2011.

وهكذا بلغ رقم معاملات مجموعة اتصالات المغرب نهاية شهر مارس سنة 2012 7,5 مليار درهم بزيادة طفيفة ب 0,1%. وتعزى هذه النتيجة إلى ارتفاع رقم معاملات المكالمات الدولية ب 21%. وعلى مستوى المكالمات الوطنية بلغ رقم معاملاتها 5,9

مليار درهم، بانخفاض 4%، نتيجة تراجع رقم معاملات أنشطة الهاتف المحمول ب 4,6%، في حين بلغ رقم معاملات أنشطة الهاتف الثابت والانترنت 1,7 مليار درهم بانخفاض ب 9,6%.

## 2.1.2 القطاع الأولي

تأثرت أنشطة القطاع الفلاحي بضعف التساقطات المطرية، بعد أن عرفت بداية الموسم الفلاحي 2011-2012، ظروف مناخية ملائمة. وهكذا انخفض متوسط حجم التساقطات المطرية خلال الفترة الممتدة من شتبر 2011 وأبريل 2012 ليصل إلى 221 ملم، مقابل تساقطات سنوية م توسطة بلغت 327 ملم خلال الفترة 1988-2011. وهكذا، بلغ إنتاج الحبوب خلال هذا الموسم الفلاحي 48 مليون قنطار، بانخفاض ب 43% مقارنة بالموسم الفلاحي الماضي.

بالإضافة إلى ذلك، سجلت انخفاضات في درجة الحرارة خلال شهري يناير وفبراير أثرت على العديد من الزراعات، خاصة الحوامض. ورغم أن نتائج زراعة الحبوب، جاءت متواضعة خلال هذا الموسم، فإنها تعززت بالنتائج الجيدة لأنشطة تربية الماشية وأنشطة الزراعات الأخرى، خاصة زراعات الفواكه والخضروات.



واستفادت هذه الزراعات من التساقطات التي عرفها المغرب بداية من شهر أبريل سنة 2012، حيث بلغ حجم التساقطات المطرية 60 ملم، ليصل معدل ملاءة السدود إلى 71,7% مقابل 79,8% خلال السنة الماضية.

بالإضافة إلى ذلك، ولمواجهة آثار الظروف المناخية غير الملائمة، قامت وزارة الفلاحة ابتداء من شهر فبراير، بتعبئة 1,1 مليار درهم لدعم أنشطة تربية الماشية، أي ما يناهز 6 مليون قنطار من الزراعات العلفية.

ومن جهته، عرف قطاع الصيد البحري نهاية شهر أبريل من سنة 2012، انتعاشا في حجم تفرغ منتوجات الصيد البحري الساحلي والتقليدي ب 22%، نتيجة النتائج الجيدة لتفريغ السردين (31,8%). غير أن القيمة الإجمالية لتفريغ منتوجات الصيد البحري عرفت تراجعا ب 8,8%، نتيجة انخفاض قيمة تفريغ الرخويات ب 30,8%.

وسجلت صادرات منتوجات الصيد البحري، خلال نفس الفترة، ارتفاعا ب 14,2% لتصل قيمتها إلى 4,7 مليار درهم، نتيجة ارتفاع صادرات القشريات والأصداف والرخويات ب 8,6% وصادرات مصبرات السمك ب 32,7%. وستعزز أنشطة الصيد البحري خلال سنة 2012، بمواصلة وضع مخططات التهيئة وتدبير الحصص ومواصلة البرامج ال هيكيلية، خاصة برنامج إبحار 2.

وإجمالا، ستعرف القيمة المضافة للقطاع الأولي ( زراعة الحبوب والزراعات الأخرى وتربية الماشية والغابات والصيد البحري )، خلال سنة 2012، انخفاضا قدر ب 9,3%، خاصة نتيجة تراجع إنتاج زراعات الحبوب ب 43%.

## 2.2. تطور مكونات الناتج الداخلي الإجمالي

سيواصل الطلب الداخلي خلال سنة 2012 دعمه للنمو الاقتصادي والذي بلغت وتيرته 2,4%، حيث سيساهم الطلب الداخلي ب 3,5 نقط في نمو الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2012 مقابل مساهمة سالبة ب 1,1 نقطة بالنسبة للطلب الخارجي.

وتعزى دينامية الطلب الداخلي ، أساسا، إلى استهلاك الإدارات العمومية والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت . وهكذا سيساهم استهلاك الإدارات العمومية في النمو الاقتصادي خلال سنة 2012 ب 2,3 نقط عوض 0,8 نقط، حيث سيسجل حجمه ارتفاعا ب 12,5%، نتيجة زيادة نفقات التسيير ب 11,7%.

ومن جهته، سيعزز التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت انتعاشه الذي عرفه خلال سنة 2011، حيث سيرتفع حجمه ب 5,2% عوض 2,5% سنة 2011، لتصل مساهمته في النمو إلى 1,6 نقطة عوض 0,8 نقط سنة 2011. وتعزى هذه النتائج الملائمة للتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، أساسا، إلى دينامية الاستثمار العمومي الذي سيسجل سنة 2012 ارتفاعا ب 12,8%.

وبخصوص الاستهلاك النهائي للأسر، فإنه سيعرف خلال سنة 2012 تباطؤا ملحوظا في وتيرة نموه، حيث سيعتقد ب 2,3% عوض 7,4% سنة 2011، نتيجة انخفاض الاستهلاك الذاتي والمداخيل الفلاحية . وبالتالي ستراجع مساهمته في النمو إلى 1,4 نقطة عوض 4,2 نقط سنة 2011.



## 2-3- مصادر النمو واختلالات التوازنات الخارجية الاقتصادية الداخلية والخارجية خلال سنة 2012

وأخذا بعين الاعتبار ل هذه التطورات، ستتفقم العجوزات الداخلية والخارجية، حيث ستعرف قيمة الاستهلاك النهائي الوطني زيادة بوتيرة تفوق معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي، أي 8,1% مقابل 4,6% على التوالي. كما سيتعزز الاستهلاك النهائي الوطني بالتحكم في التضخم، المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي (2,1% سنة 2012 عوض 0,1% سنة 2011) مصحوبا بتسهيلات الحصول على التمويل. وبالتالي، سيعرف معدل الادخار الداخلي تراجعا لينتقل من 22,9% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى 20,3% سنة 2012.

وعلى مستوى المبادلات الخارجية، سيعرف حجم ال صادرات من السلع والخدمات، سنة 2012، تحسنا في وتيرة نموها لتصل إلى 4,5% عوض 2,1% سنة 2011، في حين سترتفع الواردات بوتيرة أعلى ستصل إلى 5,7% سنة 2012 عوض 5% سنة 2011.

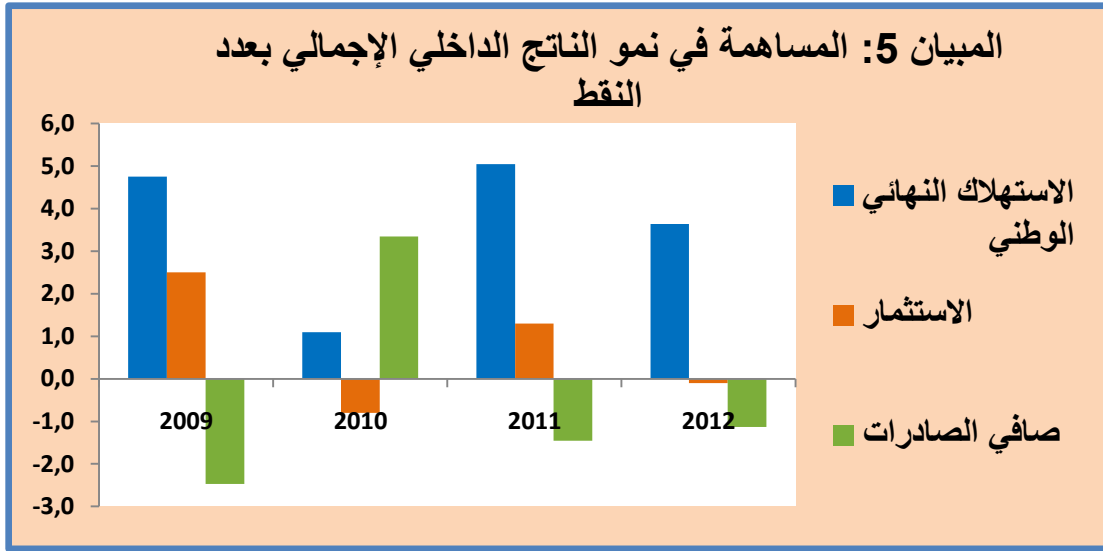
ويعزى تطور الواردات، أساسا، إلى زيادة حاجيات الاقتصاد الوطني من المنتجات الفلاحية والطاقة و سلع التجهيز. وهكذا، ستعرف واردات السلع الاستهلاكية و واردات سلع التجهيز ارتفاعات ب 11% و 7,3% على التوالي. وبالمقابل، ستسجل واردات المواد الغذائية انخفاضا ب 1,6%، نتيجة انخفاض حجم واردات القمح ب 7,2% خلال نفس الفترة.

وفيما يتعلق بالصادرات، يعزى تحسن قيمتها خلال الخمسة أشهر الأولى من سنة 2012 إلى ارتفاع صادرات الفوسفات ب 9,5%، في حين ستسجل مبيعات مشتقات الفوسفات انخفاضا ب 1,8%. بالإضافة إلى ذلك ستعرف الصادرات الأخرى زيادة ب 6,3%، نتيجة تحسن إعادة تصدير منتجات الطاقة والنفط وصادرات صناعة الطائرات

ب 48,3%. وبالمقابل، ستعرف صادرات قطاع النسيج انخفاضا ب 3,5% بالنسبة للنسيج والجلد و 2,8% بالنسبة لصادرات الملابس.



وعلى المستوى الاسمي، سيفرز ميزان المبادلات الخارجية من السلع والخدمات تفاقما في عجز الموارد، منتقلا من 10,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2010 إلى 14,1% سنة 2011 ثم إلى 16,3% سنة 2012. الشيء الذي يطرح إشكالية المساهمة السالبة للطلب الخارجي في نمو الاقتصاد الوطني والتي ستصل إلى 1,1- نقط سنة 2012 عوض 1,5- سنة 2011، و مساهمة موجبة ب 3,3 نقط سنة 2010.



وبالإضافة إلى دينامية الطلب الداخلي، سيواصل التأثير المضاعف على الواردات منحاه التصاعدي، حيث ستغطي الواردات حوالي 44,6% من مجموع الطلب النهائي الداخلي سنة 2012 عوض 43% سنة 2011 و 39,2% سنة 2010. وبالموازاة مع ذلك فإن الصادرات لم تتأثر بشكل كبير جراء تحرير الواردات، خاصة واردات سلع التجهيز والسلع الاستهلاكية.

وهكذا ستؤثر هذه الاختلالات سلبيا على القدرات التمويلية للاقتصاد الوطني، حيث سيعرف الادخار الوطني المتكون من الادخار الداخلي وصافي المداخيل الواردة من باقي العالم انخفاضا طفيفا لينتقل من 28% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى

26,9% سنة 2012، في حين سترتفع حصة الاستثمار الإجمالي (التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت والتغير في المخزون) لتصل سنة 2012 إلى 35,5% من الناتج الداخلي



الإجمالي عوض 36% سنة 2011. وهكذا ستتفاقم الفجوة بين الادخار الوطني والاستثمار التي تمثل الحاجيات التمويلية للاقتصاد الوطني، لتنتقل من 8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى 8,6% سنة 2012.

وستؤدي هذه الاختلالات إلى انخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة الذي سيمثل فقط 3,9 أشهر من الواردات من السلع والخدمات سنة 2012 عوض 5,1 أشهر سنة 2011. وأذا بعين الاعتبار، لأهمية صافي الموجودات الخارجية (الاحتياطي من العملة الصعبة) في مقابلات الكتلة النقدية، ستتواصل الضغوطات على السيولة البنكية خلال هذه السنة، مما يستدعي تأمينها عبر مواصلة تدخل بنك المغرب في السوق النقدي.





## 3. أفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2013



تعتمد الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2013، على سيناريو متوسط لنمو الاقتصاد الوطني، وترتكز هذه التوقعات على الفرضيات المتعلقة بتطور المتغيرات الخارجية و تلك المتعلقة بالوضع الاقتصادي الداخلي.

### 3-1- الفرضيات المعتمدة في التوقعات

ترتكز الآفاق الاقتصادية الاستشرافية، أساسا، على فرضيات الموسم الفلاحي والمالية العمومية والمحيط الاقتصادي العالمي.

➤ **الموسم الفلاحي 2012-2013:** تعتمد هذه الفرضية على إنتاج الحبوب يناهز 70 مليون قنطار، مصحوبا بتعزيز النتائج الجيدة لباقي الزراعات وتربية الماشية . وسيسفيد القطاع الأولي من الظروف الجيدة للسقي، نتيجة ارتفاع معدل ملء السدود والتأثيرات الإيجابية لمشاريع مخطط "المغرب الأخضر". وسيسفيد الصيد البحري بدوره، خلال سنة 2012، من البرامج والتدابير المتخذة في إطار استراتيجيات تنمية هذا القطاع ويتعلق الأمر ب مخطط "إبحار 2" واستراتيجية "هاليوتيس".

➤ **المالية العمومية:** تعتمد توقعات سنة 2013 على فرضية نهج نفس السياسة المالية العمومية الممتدة خلال سنة 2012، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الجبائية والاستثمار العمومي ونفقات دعم أسعار الاستهلاك . كما تركز هذه التوقعات على تأثير الزيادة في الأسعار الداخلية للمنتجات النفطية خلال سنة 2012.

➤ **العوامل الخارجية:** سيعرف الطلب العالمي الموجه نحو المغرب، تحسنا بوتيرة 4% سنة 2013 بعد تراجع ملحوظ خلال سنة 2012. وتتخلص الفرضيات المعتمدة بالنسبة لمؤشرات المبادلات الخارجية في تحسن تحويلات المغاربة ال مقيمين بالخارج ب 4% ومداخل السياحة ب 3% وارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب 15%. وسيسنقر



متوسط سعر النفط الخام في حدود 110 دولارا للبرميل خلال سنة 2013. كما سستتقر قيمة اليورو مقابل الدولار، في حدود 1,31 سنة 2013.

➤ **السياسة النقدية** رغم تراجع السيولة النقدية، سيواصل البنك المركزي (بنك المغرب)، عبر التدخل في السوق النقدي، تأمين التمويل الملائم لحاجيات المتعاملين الاقتصاديين ، مع مراعاة التحكم في التضخم. غير أن انتعاش الطلب الداخلي والزيادات في الأسعار الداخلية، ستؤدي إلى ارتفاع طفيف للتضخم خلال سنة 2013، في سياق تقلص هوامش السياسة النقدية، نتيجة انخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة.

### 3-2- النمو الاقتصادي

بناء على الفرضيات السالفة الذكر، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي، ارتفاعا ب 4,3% سنة 2013. ويعزى هذا النمو إلى انتعاش أنشطة القطاع الأولي ب 5,8% مقارنة بسنة 2012 وإلى تعزيز دينامية الأنشطة غير الفلاحية التي ستعرف تراجعا طفيفا في وتيرة نموها لتنتقل من 4,3% إلى 4,1%.

### 3-2-1- القطاع غير الفلاحي: الأنشطة الثانوية والثالثية

#### ➤ القطاع الثانوي

يعزى تحسن نمو الأنشطة غير الفلاحية، خلال سنة 2013، إلى انتعاش القيمة المضافة للقطاع الثانوي ب 4,2% عوض 4,4% سنة 2012. ويمكن تفسير هذا التطور بتعزيز دينامية أنشطة الأشغال العمومية وانتعاش القيمة المضافة لقطاع المعادن، بالإضافة إلى انتعاش أنشطة الصناعات التحويلية ، خاصة مع التحسن المرتقب للطلب العالمي الموجه نحو المغرب.



وسيوصل قطاع البناء والأشغال العمومية ، ديناميته التي عرفها خلال سنة 2012، نتيجة دعم وتيرة إنجاز السكن الاجتماعي والأوراش الكبرى للبنية التحتية والتهيئة الحضرية. وهكذا سيبقى السكن الاجتماعي من أولويات الدولة خلال الفترة 2012-2016، من خلال برنامج عمل يهدف إلى تعزيز السياسة المتبعة خلال العقد الأخير،

عبر تقوية العرض لإنتاج 170.000 وحدة سنويا. كما يهدف هذا البرنامج إلى تقليص العجز الذي يناهز حاليا 840.000 مقابل 12 مليون وحدة سابقا . كما يتوقع إنجاز 500.000 وحدة جديدة في إطار برنامج مدن بدون صفيح و 100.000 وحدة مخصصة للطبقة الوسطى. وبخصوص الأشغال العمومية، سنتعزز دينامية الاستثمار العمومي خلال سنة 2013، بالمشاريع الكبرى للبنية التحتية وبانطلاق مشاريع جديدة تهم الطرق والسيارة والمطارات ومشاريع التهيئة الحضرية.

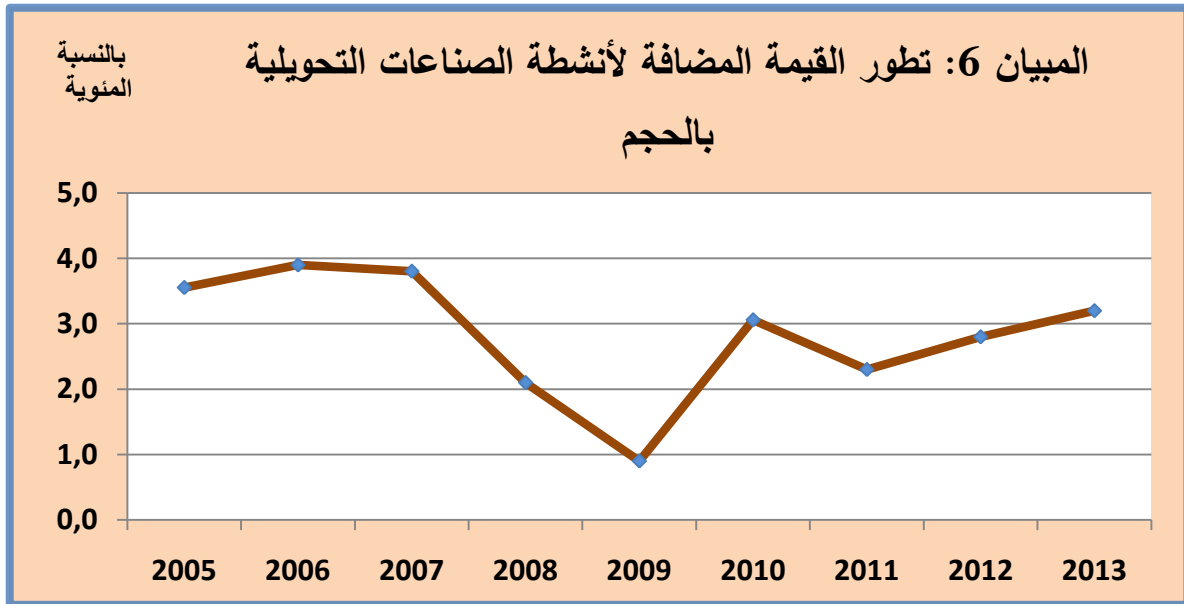
ومن جهته، سيعرف قطاع المعادن خلال سنة 2013، انتعاشا بعد التراجع المرتقب سنة 2012، مستفيدا من البرامج الاستثمارية الجديدة للمكتب الشريف للفوسفات، ومن انطلاق برامج مهمة لشركة "مناجم" خلال سنة 2013 والتي تختص في إنتاج المعادن الأخرى، كالححاس والذهب والحديد. وبخصوص استراتيجية المكتب الشريف للفوسفات فإنها تتلخص في محورين:

- ويهم الأول تنمية قدرات تحويل الفوسفات، عبر وضع وحدات جديدة للإنتاج بمشاركة رؤوس أموال أجنبية، وذلك لتشجيع استعمال أسمدة الفوسفات في جميع جهات المملكة.
- ويهم المحور الثاني تنويع الأسواق التصديرية بفتح أسواق و عقد شراكات مع الدول الصاعدة، خاصة تركيا والبرازيل والهند.



وبخصوص **الصناعات التحويلية**، فإنها ستتعرض بانتعاش الطلب العالمي الموجه نحو المغرب وبارتفاع عدد الشركات الكبرى بالمغرب خاصة في قطاعات صناعة السيارات وصناعة الطائرات وتحويل الفوسفات إلى أسمدة وحامض فوسفوري. كما ستستفيد أنشطة قطاع الصناعات التحويلية، خلال سنة 2013، من تقوية البرامج التمويلية لصالح المقاولات الصغرى والمتوسطة.

غير أن وتيرة نمو القيمة المضافة لـ لصناعات التحويلية لم تتجاوز 4% منذ سنة 2005، الشيء الذي يبرز أهمية الجهود المبذولة لإنجاح إستراتيجية التصنيع التي ستمكن من النهوض بالقطاع الصناعي.



ومن جهته، سيستفيد **قطاع الطاقة** خلال سنة 2013 من تعزيز الطلب الداخلي ومن المنحى التنافلي لأسعار البترول . وسيواصل إنتاج الكهرباء، خاصة إنتاج الطاقة الحرارية والشمسية، مساهمته الكبيرة في القيمة المضافة للقطاع . وبالمثل، ستواصل أنشطة تكرير النفط ديناميتها، حيث سترتفع قيمة صادراتها من 1,6 مليار درهم سنة



2010 إلى 6,8 مليار درهم سنة 2012. وستؤدي هذه الوثيرة التصاعدية للصادرات مصحوبة بارتفاع الطلب الداخلي إلى تشجيع الإنتاج من الطاقة وإلى تحسن وتيرة النمو.

### ➤ القطاع الثالثي

سيعرف القيمة المضافة للقطاع الثالثي (الخدمات التسويقية والخدمات غير التسويقية)، ارتفاعا ب 3,7% بعد زيادة تقدر ب 4,2% سنة 2012. ويعزى هذا التراجع إلى الزيادة المعتدلة للقيمة المضافة للخدمات غير التسويقية مقارنة بسنة 2012.

غير أن الخدمات التسويقية ستسجل ارتفاعا طفيفا في وتيرة نموها، نتيجة تعزيز دينامية الطلب الداخلي وتأثير الموسم الفلاحي 2012-2013، الذي يتوقع أن يعرف انتعاشا مقارنة بالموسم 2011-2012.

ومن جهته، سيعرف النشاط السياحي سنة 2013 انتعاشا، نتيجة الآفاق المشجعة الصادرة عن المنظمة العالمية للسياحة وتقلص تأثيرات الأزمة الاقتصادية بمنطقة اليورو. وسيستأنف هذا القطاع خلال سنة 2013، وتيرة نموه الطبيعية، نتيجة الاستقرار الذي يعرفه المغرب مقارنة بدول شمال إفريقيا، بعدما تأثر خلال سنة 2011 و 2012 بالاضطرابات الاجتماعية التي عرفتها هذه الدول. وسيستفيد القطاع السياحي، من إستراتيجية تنمية السياحة على أسس رؤية 2020، عبر إقامة مؤسسات مختصة ووكالات للتنمية السياحية.

وبخصوص قطاع النقل، فإنه سيستفيد من مواصلة النقل السككي لديناميته ومن عصرنة خدمات النقل الجوي ومن البرنامج التعاقدى للفترة 2011-2013 بين الدولة والفاعلين بقطاع النقل البري، ومن الإستراتيجية المندمجة لتنمية اللوجيستيك، خاصة البرنامج التعاقدى للفترة 2010-2015، الذي يهدف إلى تحديد إطار لتنمية قطاع اللوجيستيك بالمغرب.



وإجمالاً، ستواصل أنشطة الخدمات التسويقية ، خلال سنة 2013، منحها التصاعدي، خاصة التجارة والنقل والاتصالات و لخدمات المالية التي ستتغرز بانطلاق العمل بالمركز المالي للدار البيضاء.

وبخصوص الخدمات غير التسويقية، التي دعمت النمو الاقتصادي سنة 2012، فإنها ستعرف زيادة بوتيرة معتدلة نتيجة الاستقرار المرتقب لكتلة الأجور في الإدارات العمومية بعد الارتفاعات الكبيرة خلال سنتي 2011 و 2012.

### 3-2-2- القطاع الأولي

ستعرف القيمة المضافة للقطاع الأولي ، ارتفاعاً طفيفاً ب 5,8% سنة 2013، وتعتمد هذه التوقعات على سيناريو متوسط لإنتاج الحبوب يناهز 70 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي 2012-2013. وستستفيد المكونات الأخرى للقطاع الفلاحي، كالزراعات الصناعية والخضروات وتربية الماشية من البرامج الجهوية المتبعة في إطار مخطط المغرب الأخضر.

ومن جهته، سيشاهم قطاع الصيد البحري بشكل إيجابي في نمو القطاع الأولي، مستفيداً من برامج عصنة الصيد الساحلي والتقليدي المعتمدة في إطار استراتيجيات إبحار وهاليوتيس.

### 3-3- مكونات الناتج الداخلي الإجمالي

سيواصل الطلب الداخلي دعمه للنمو الاقتصادي الوطني سنة 2013، عبر تعزيز مساهمته في النمو. وسيسجل الطلب الخارجي (صافي الصادرات من السلع والخدمات) من جديد مساهمة سالبة في النمو في حدود نقطتين عوض 1,1- نقطة سنة 2012.



وتعزى دينامية الطلب الداخلي، الذي سيرتفع ب 5,4% بالحجم عوض 3,1% سنة 2012، إلى انتعاش الاستثمار الإجمالي وتعزيز استهلاك الأسر. وهكذا سنتقل مساهمة الطلب الداخلي في نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 3,5 نقطة سنة 2012 إلى 6,3 نقطة سنة 2013.

### ➤ الاستهلاك النهائي الوطني

سيرتفع الاستهلاك النهائي الوطني، المتكون من استهلاك الأسر المقيمة واستهلاك الإدارات العمومية، ب 4,1% سنة 2013 عوض 4,7% سنة 2012، مسجلا بذلك تراجعا في مساهمته في النمو لتبلغ 3,3 نقط عوض 3,6 نقط. وسيعرف استهلاك الأسر المقيمة خلال سنة 2013 ارتفاعا ب 4,5% عوض 2,3% المقدر سنة 2012، مستفيدا من تحسن المداخل، في حين سيرتفع استهلاك الإدارات العمومية ب 3% سنة 2013 عوض 12,5% سنة 2012، نتيجة ترشيد نفقات التسيير لغير المأجورين، بهدف المحافظة على توازن ميزانية الدولة.

### ➤ الاستثمار الإجمالي

سيعرف التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت خلال سنة 2013، ارتفاعا ب 7,1% بالحجم، حيث سيرتفع مساهمته في النمو الاقتصادي، إلى 2,2 نقطة سنة 2013 عوض 1,6 نقطة سنة 2012 و 0,8 نقطة سنة 2011. وستستقر حصة الاستثمار الإجمالي المتكون من التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت والتغير في المخزون خلال سنة 2013 إلى 35,6% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وسيستفيد الاستثمار، من مواصلة سياسة المشاريع البنوية الكبرى وانفتاح أهم القطاعات الاقتصادية على الاستثمار الخاص ومن تأثيرات الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية الكبرى التي انخرط فيها المغرب، بهدف تحسين مناخ الأعمال وجلب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في قطاعات الطاقة والمعادن والصناعة واللوجستيك والسياحة.





## ➤ المبادلات الخارجية

رغم التحسن المرتقب للطلب العالمي الموجه نحو المغرب وانخفاض أسعار النفط الخام والموارد الأولية الأخرى، فإن تطور المبادلات الخارجية سيفرز من جديد مساهمة سالبة في النمو الاقتصادي والتي ستفاقم لتصل إلى -2- نقط سنة 2013 عوض 1,1- سنة 2012.

وهكذا ستعرف الصادرات من السلع والخدمات، ارتفاعا ب 6,3% بالحجم سنة 2013، في حين ستواصل الواردات ارتفاعها، نتيجة التأثير المضاعف لدينامية الطلب الداخلي، بوتيرة 8,2%. وعلى المستوى الاسمي ستفرز المبادلات الخارجية، تفاقما لعجز الموارد ، سيصل إلى 16,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2013.

## 3-4- الدخل الوطني وحساب الادخار-الاستثمار

سيعرف الدخل الوطني الإجمالي المتاح، المتكون من الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي وصافي المداخيل الواردة من باقي العالم ، ارتفاعا ب 6,3% سنة 2013 عوض 6,1% سنة 2012.

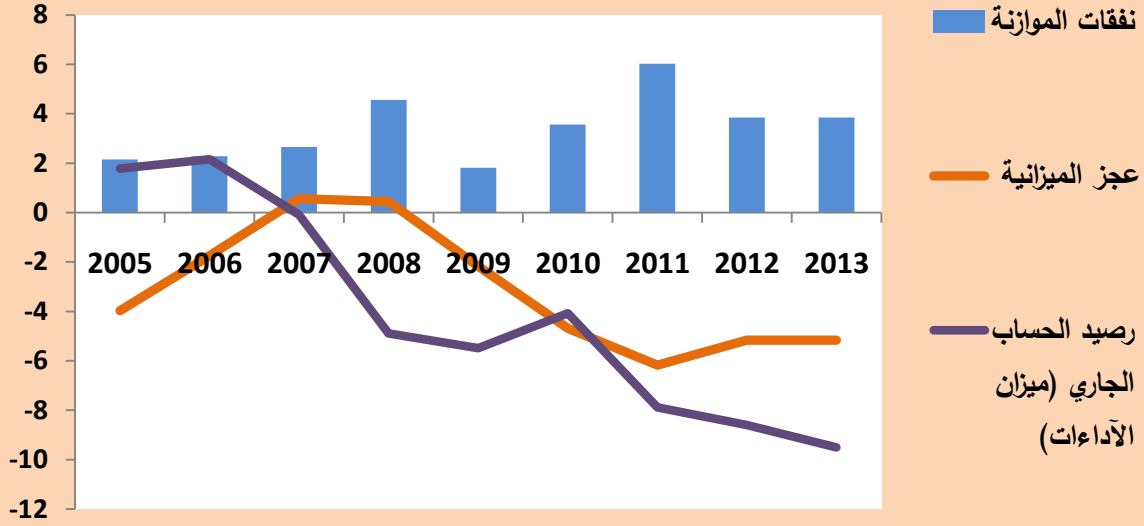
غير أنه وأخذا بعين الاعتبار لا ارتفاع قيمة الاستهلاك النهائي الوطني ب 7% سنة 2013، سيواصل معدل الادخار الوطني تراجعته منتقلا من 28% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011 إلى 26,9% سنة 2012 ثم إلى 26,3% سنة 2013. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض معدل الادخار الداخلي وحصّة صافي المداخيل الواردة من باقي العالم في الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي هذا السياق، ستتدهور الاختلالات البنوية لتمويل الاقتصاد، حيث سيبقى مستوى الأدخار الوطني دون مستوى الاستثمار الإجمالي الذي سيصل معدله إلى 35,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2013. وبالتالي ستنصل الحاجيات التمويلية للاقتصاد



الوطني إلى 9,3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2013 عوض 8,6% سنة 2012، وهي مستويات غير قابلة للاستمرار وهي نتيجة تبرز تدهور عجز ميزان الأداءات.

المبيان 7: تطور العجز الداخلي والخارجي ونفقات الموازنة بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي





## 4. بعض الاستنتاجات المستخلصة من التوقعات الاقتصادية الاستشرافية 2013



يتسم النمو الاقتصادي الإجمالي بالتقلبات التي تعرفها الأنشطة الفلاحية، غير أنه سيستقر في وتيرة نمو موجبة، نتيجة نمو الأنشطة غير الفلاحية، التي تأثرت كثيرا بالأزمة العالمية لسنتي 2008 و2009. غير أن هذه الأنشطة استعادت ديناميتها التي سجلتها قبل الأزمة العالمية لتفرز نموا سنويا متوسطا يصل إلى 4,5%، حيث استفادت من السياسة المالية التوسعية ودينامية الطلب الداخلي.

عرف المغرب منذ بداية العشرية الأخيرة استثمارات ضخمة، خاصة في برامج البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية وكذا للتنمية البشرية. ولقد استهدفت هذه السياسة الاستجابة إلى مقتضيات الرفع من التنافسية الشاملة لبلادنا وتحسين جاذبيتها في الأسواق العالمية. كما كانت تستهدف الاستجابة إلى التطلعات المشروعة لمواطنيها و إلى الرقي بمستوى ظروف معيشتهم. وخدمة لهذه الأهداف، اعتمدت بلادنا على سياسة مالية توسعية، مستفيدة في ذلك من الوضعية المالية المريحة التي طبعت سنوات 2000، في حقبة ما قبل الأزمة العالمية لسنتي 2008 و2009. و بلغت في هذا الإطار معدلات الاستثمار مستويات هي من الأعلى في العالم. كما تحسن استهلاك الأسر بكيفية منتظمة. وبالمقابل، ما فتئ الميزان التجاري يختل وعجز الميزانية يتفاقم والقدرات التمويلية تتدهور.

وبهذا، أصبحت معدلات الحاجيات التمويلية لنموذجنا التنموي ترتفع باستمرار، وغير قابلة للتحمل حسب تقديرات سنة 2012 وتوقعات سنة 2013، رغم المحدودية النسبية لمديونيته الخارجية (25% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2011) مما يقلص بكيفية ضاغطة هوامش السياسة المالية والنقدية، في سياق دولي يتسم بوضعية جيواقتصادية ومالية وسياسية متنامية، يصعب التنبؤ بتطورها. وهكذا أصبحت اليوم إشكالية قابلية استمرار النمو الاقتصادي مطروحة بحدّة، ولم يعد من الممكن تجنب إصلاحات بنيوية من أجل مواجهتها.



وفي سياق التحولات المؤسسية التي على بلادنا أن تتخبط فيها، تطبيقا لمقتضيات الدستور، فقد أصبح مفروضا عليها أن تتجز هذه الإصلاحات . وإن من شأن هذه الأخيرة أن تمكن من تطهير ماليتها العمومية، وإعادة النظر في برمجة وتخطيط استثماراتها العمومية، والقطيعة مع اقتصاد ووضعيات الربح لصالح تعبئة جيدة للادخار والاستثمار المنتج، وملائمة نموذجها الاستهلاكي مع واقعها الاقتصادي .

وهكذا تنفتح أمام بلادنا، من خلال حوار ديمقراطي واسع حقبة توافق وطني جديد يعتمد على نظرة مستقبلية للصالح العام وتبني جماعي لنموذج تنموي تكون فيه تحملات التنمية وفوائدها موزعة بشكل عادل.



## الطيمات الإحصائية

## المحيط الدولي

### النمو الاقتصادي العالمي حسب المناطق الاقتصادية الكبرى بـ%

** 2013	* 2012	2011	2010	الدول أو مجموعة الدول
4,1	3,5	3,9	5,3	- العالم .....
2,0	1,4	1,6	3,2	- الاقتصاديات المتقدمة .....
2,4	2,1	1,7	3,0	* الولايات المتحدة الأمريكية .....
0,9	-0,3	1,4	1,9	* منطقة الأورو .....
1,7	2,0	-0,7	4,4	* اليابان .....
6,0	5,7	6,2	7,5	- الدول النامية .....
7,9	7,3	7,8	9,7	* آسيا .....
8,8	8,2	9,2	10,4	منها الصين الشعبية .....
5,3	5,4	5,1	5,3	* إفريقيا جنوب الصحراء .....
3,7	4,2	3,5	4,9	* الشرق الأوسط و شمال إفريقيا .....
4,1	3,7	4,5	6,2	* أمريكا اللاتينية .....

المصدر : الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، ابريل 2012(\*) : تقديرات، (\*\*) توقعات

### تطور الأسعار والتجارة العالمية بالحجم بـ%

** 2013	* 2012	2011	2010	البؤد
				الأسعار عند الاستهلاك
1,7	1,9	2,7	1,5	الاقتصاديات المتقدمة .....
5,6	6,2	7,1	6,1	الدول النامية .....
5,6	4,0	5,8	12,9	التجارة العالمية بالحجم .....
110,0	114,7	104,0	79,03	سعر البترول (المتوسط بالدولار للبرميل) حسب صندوق النقد الدولي .....
1,33	1,33	1,4	1,3	قيمة الأورو مقابل الدولار .....

المصدر : الأفاق الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، ابريل 2012، اللجنة الأوربية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والبنك الدولي، ماي و يونيو

2012. (\*) : تقديرات و(\*\*) توقعات



**الاقتصاد الوطني**  
**تطور الناتج الداخلي الإجمالي والحجم (بأسعار السنة الماضية)**  
**التغير بـ %**

** 2013	* 2012	2011	2010	البنود
5,8	-9,3	5,1	-2,3	• القيمة المضافة للقطاع الأولي.....
4,1	4,3	5,3	4,4	- القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي.....
4,9	4,4	4,0	6,4	- القطاع الثانوي.....
3,7	4,2	6,0	3,3	- القطاع الثالثي.....
4,3	2,2	5,2	3,3	مجموع القيم المضافة.....
3,2	5,1	2,7	6,7	الحقوق والرسوم الصافية من الإعانات.....
4,0	4,3	5,0	4,7	الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي.....
<b>4,3</b>	<b>2,4</b>	<b>5,0</b>	<b>3,6</b>	<b>الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم.....</b>
2,6	2,1	0,1	0,7	تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي.....

(\*) : تقديرات و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيو 2012

**بنية الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي بـ %**

** 2013	* 2012	2011	2010	القطاعات
12,9	12,7	13,8	13,8	• الأولي.....
28,9	28,5	26,5	26,2	• الثانوي.....
58,2	58,8	59,7	60,0	• الثالثي.....
100	100	100	100	المجموع

(\*) : تقديرات و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيو 2012





## توازن الناتج الداخلي الإجمالي (بملايين الدراهم الجارية)

**2013	*2012	2011	2010	البنود
898176	839521	802607	764031	الناتج الداخلي الإجمالي .....
7,0	4,6	5,0	4,3	التغير ب % .....
715497	668722	618891	571485	الاستهلاك النهائي الوطني .....
7,0	8,1	8,3	3,6	التغير ب % .....
539474	500440	472559	437547	الأسر المقيمة .....
7,8	5,9	8,0	4,6	التغير ب % .....
176023	168282	146332	133938	الإدارات العمومية .....
4,6	15,0	9,3	0,4	التغير ب % .....
287369	263642	246394	234407	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت .....
9,0	7,0	5,1	3,6	التغير ب % .....
32307	34782	42168	34027	تغير المحزونات .....
327281	303697	285530	253941	صادرات السلع والخدمات .....
7,8	6,4	12,4	20,8	التغير ب % .....
464279	431321	390376	329053	واردات السلع والخدمات .....
7,6	10,5	18,6	13,2	التغير ب % .....

(\*) : تقديرات و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2012

- القيمة بملايين الدراهم الجارية- التغير ب %



## توازن الناتج الداخلي الإجمالي (النمو الحقيقي بـ %)

** 2013	* 2012	2011	2010	البنود
4,3	2,4	5,0	3,6	الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.....
4,1	4,7	6,7	1,5	الاستهلاك النهائي الوطني.....
4,5	2,3	7,4	2,2	الأسر المقيمة.....
3,0	12,5	4,6	-0,9	-الإدارات العمومية.....
7,1	5,2	2,5	-0,7	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.....
6,3	4,5	2,1	16,6	صادرات السلع والخدمات.....
8,2	5,7	5,0	3,6	واردات السلع والخدمات.....

(\*) : تقديرات و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيو 2012

## مساهمة مجاميع الطلب النهائي في النمو الاقتصادي (بحد النقط)

** 2013	* 2012	2011	2010	البنود
4,3	2,4	5,0	3,6	الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي.....
3,3	3,6	5,0	1,1	الاستهلاك النهائي الوطني.....
2,7	1,4	4,2	1,3	استهلاك الأسر المقيمة.....
0,6	2,3	0,8	-0,2	استهلاك الإدارات العمومية.....
2,2	1,6	0,8	-0,2	التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت.....
0,7	-1,7	0,5	-0,6	تغير المخزونات.....
-2,0	-1,1	-1,5	3,3	التجارة الخارجية للسلع والخدمات.....

(\*) : تقديرات و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيو 2012



**الدخل الوطني الإجمالي المتاح واستعمالاته**  
**(بملايين الدراهم الجارية)**

** 2013	* 2012	2011	2010	البنود
898176	839521	802607	764031	- الناتج الداخلي الإجمالي .....
951314	894948	843552	806626	- الدخل الوطني الإجمالي المتاح .....
6,3	6,1	4,6	4,3	التغير ب % .....
715497	668722	618891	571485	- الاستهلاك النهائي الوطني .....
182679	170799	183716	192546	- الادخار الداخلي بملايين الدراهم .....
20,3	20,3	22,9	25,2	بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي .....
235817	226226	224661	235141	- الادخار الوطني بملايين الدراهم .....
26,3	26,9	28,0	30,8	بالنسبة المئوية من الدخل الوطني الإجمالي المتاح .....

(\*) : تقديرات و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط ، يونيه 2012

**مسابج الادخار - الاستثمار**  
**(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)**

** 2013	* 2012	2011	2010	البنود
35,6	35,5	36,0	35,1	الاستثمار الإجمالي .....
5,9	6,6	5,1	5,6	صافي المداخل الواردة من باقي العالم .....
26,3	26,9	28,0	30,8	الادخار الوطني .....
-9,3	-8,6	-8,0	-4,4	رصيد التمويل .....

(\*) : تقديرات و(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيه 2012

## المالية الخارجية

(بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

**2013	*2012	2011	2010	البنود
-16,3	-16,3	-14,1	-10,7	- العجز في الموارد.....
-9,3	-8,6	-8,0	-4,1	- الرصيد الجاري لميزان الأداءات....

(\*): تقديرات و(\*\*): توقعات المندوبية السامية للتخطيط، يونيو 2012